بين كل منصفا بعينين قوله فان قيل هذا اعتراض على السوال الذى ذكر الشارح
باجتماع النقيضين وارتفاعهما بتغاير الجواب قوله لم لايجوز قال العصام
لايصح ان يكون مرادهم ذلك مع تغيرهم الغيرية عما سبق الان لايجعل هذا التغير
من الاشاعرة بل من غيرهم لاصلاح كلامهم قوله بحسب الوجود اى بحسب الذات
وما صدق عليه لايجب الانفكاك كما مر وكما هو اختيار صاحب المواقف حيث قال
لاهو بحسب المفهوم ولاعين بحسب الذات قوله كما هو حكم سائر المحمولات
اى حيث فسر الحمل بالتغاير فى المفهوم والاتحاد فى الهوية قوله فانه يشترط
دليل على كون حكم سائر المحمولات بالنسبة الى موضوعاتها كذلك قوله
على اتحاد قوله ليفيد كان قولنا اه مثال التغاير بحسب المفهوم والاتحاد بحسب الوجود
فانه لايصح لفقد شرط الحمل وهو الاتحاد بحسب الوجود قوله وقولنا الانسان الخ مثال
الاتحاد بحسب المفهوم والوجود قوله فانه لايفيد لفقد شرط الاتحاد وهو التغاير بحسب
المفهوم قوله لان هذا قال الشيخ الاسلام اى كون الصفة ليست عين الذات بحسب المفهوم
ولاغيرها بحسب الوجود انتهى قال بعضهم الاتحاد بحسب الوجود والتغاير بحسب المفهوم
قوله انما يصح فى مثال العالم والقادر قال الشيخ الاسلام اى من المشتقات التى يصح حملها
على الذات حمل المواطاة قوله لانى مثل العلم والقدرة اى فى المحمولات التى هى ماخذ الاشتقاق
لانه لايصح ان يقال الله قدرة او علم لعدم الاتحاد بحسب الوجود لان العلم مثلا
غير الذات وايضا يرد على هذا الى كون الصفة عين الذات كما هو مذهب المعتزلة
وغيرهم قوله مع ان الكلام اى كلام المشائخ قوله فيه اى فى حمل ماخذ الاشتقاق
مثل العلم والقدرة لا المشتق مثل العالم والقادر وغيرها كما لنا طق للانسان
وبعضهم قال مع ان الكلام فى الصفات التى هى مبادى المحمولات وايضا ان الاضافة
بحسب الوجود والتغاير بحسب المفهوم جار فى صفة لازمة كانت او مفارقة ومع
ان الشيخ قابل بالمغايرة فى الصفات المفارقة قوله ولا فى الاجزاء الغير المحمولة كجزء
هو هو كالاجزاء الخارجية واما الاجزاء الذهنية كالمادى والحاسى فانك
تقول زيد انسان مثلا قوله كالواحد من العشرة فانه لايصح ان يقال العشرة هو الواحد
لان الواحد غير العشرة بحسب الوجود للقطع بالمغايرة بحسب الوجود قوله وذكر فى

البصرة

التصريح الخ قال شيخ الاسلام اشارة الى الاعتراض على قوله ولا فى الاجزاء الغير المحمولة بان
ما فى التبصرة ينافيه والى الجواب بقوله بعد ولا يخفى ما فيه قوله مما لم يستلزم احد الامرين
خبران وضمير به راجع الى ما فلو كان تعريف للهو ولا غير هكذا لم يسلمها التعريف
فلا يكون جامعا قوله سوى جعفر بن الحارث قال شيخ الاسلام كذا فى النسخ بالواو
والف بعد الحاء ونا مثلثة وصوابه فى شرح المقاصد انه جعفر بن حرب بدون ما ذكروا
بالموحدة كان من اكابر معتزلة بغداد انتهى قال شيخ الاسلام الكمال هكذا ضبطه شيخنا
فى لسان الميزان وعنى شيخى بن حجر قوله وان يكون العشرة بدونه معطوف على ما قبله
بحسب المعنى اى يلزم ان يكون الواحد غير نفسه وان تكون العشرة بدونه قال شيخ
الاسلام وان توجد العشرة بدون الواحد انتهى قال الكمال قد وقع فى اكثر النسخ
ان المصدرية بدل من القافية وهو تصحيف يضل اللام عن النون لان عطف ما سبق
يقتضى محل تقدير كان يقدر ولزم ان يكون اى توجد العشرة بدونه اى الواحد ولزوم
ذلك انما يتم اذا امكن فى كل غيرين ان ينفك احدهما عن الاخر وهو ممنوع كيف واللازم
عند المعتزلة غير للملزوم مع عدم الانفكاك بينهما انتهى قال ابن قاسم لعل وجه منعه
مع ما مر عن الاشاعرة ان الغيرين ما ينفك احدهما انه بالنظر الى المعتزلة الذين هذا
منهم ولهذا قال عليه كيف واللازم الخ قوله هذا كلامه اى كلام صاحب التبصرة
قوله ولا يخفى ما فيه لانه لا يلزم من كون الواحد غير العشرة كونه غير نفسه وكما لا يلزم
كون اليد غير زيد كونها غير نفسها لان العشرة لم تطلق على كل فرد من تلك الافراد
وكذا زيد لم يطلق على يد بل على المجموع فافهم وقال محى الدين لان مغايرة الشئ
للكل لا يستلزم مغايرته لكل جزء من اجزايه حتى يلزم ما ذكر وهو مغايرة الواحد
لنفسه ولان خروج الجزء عن الكل يستلزم ان يكون الكل كلا بدونه انتهى قال شيخ
الاسلام لان مغايرة الشئ للشئ لا يقتضى مغايرته لنفسه قوله وهى اى
العلم والتباين باعتبار الخارج قوله تكلف للمعلومات اه اى مما من شانه
ان يعلم فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يلزم من اخذ المشتق فى هذا التعريف
دور لان المراد بالمعنى الاصطلاحى وهو الصفة والمعرف بالمعنى اللغوى
وهو المدرك وليس مشتقا من العلم بمعنى الصفة اى لا تسلم جريان